

# تحرك عاجل

## إصدار الحكم بحق شوكان في 30 يونيو/حزيران

حددت محكمة جنايات القاهرة 30 يونيو/حزيران 2018 موعدًا للنطق بالحكم بحق الصحفي وسجين الرأي محمود أبو زيد الشهير بـ"شوكان" و738 متهمًا آخرين في قضية "فض اعتصام رابعة"، ويأتي الحكم بعد احتجاز لمدة 1781 يومًا على ذمة المحاكمة.

أعلنت محكمة جنايات القاهرة اختتام مرافعات الدفاع وتحديد 30 يونيو/حزيران 2018 موعدًا للنطق بالحكم بحق الصحفي وسجين الرأي محمود أبو زيد، المعروف بـ"شوكان" و738 متهمًا آخرين في القضية ذاتها. ويواجه شوكان عقوبة الإعدام إذ كان من بين المتهمين الذين طالبت النيابة بتوقيع عقوبة الإعدام على كافتهم.

ويُذكر أن المصور الصحفي، البالغ من العمر 30 عامًا، كان أحد المتهمين في محاكمة جماعية إلى جانب 738 آخرين، الذين تضمنوا عددًا من كبار قيادات جماعة "الإخوان المسلمين". ووجه النائب العام إليه 24 تهمةً، شملت القتل العمد. وكان شوكان يقوم بعمله كمصور صحفي أثناء المظاهرات، كما لم تقدم النيابة أي أدلة تُدينه سواءً بالقتل أو أي من التهم التي تتعلق بأعمال العنف. وعلاوةً على ذلك، يواجه شوكان اتهامًا بـ"التجمهر غير المشروع" الذي لا ينبغي أن يكون جريمة بمقتضى التزامات مصر الدولية والدستورية بكفالة الحق في التجمع السلمي. ومن ثم، فإن منظمة العفو الدولية تعتبر محمود أبو زيد سجينًا للرأي.

ظل شوكان محتجزًا على ذمة المحاكمة منذ فض اعتصام رابعة في 14 أغسطس/آب 2013، مما يشكل انتهاكًا للقانون المصري الذي يقرر عامين كحدٍ أقصى لاحتجاز ما قبل المحاكمة. وأفاد شقيق شوكان لمنظمة العفو الدولية بما يلي: "ليس من العدل أن يُسجن صحفي طوال هذه الفترة كلها لمجرد تأدية عمله؛ ولماذا يُحتجز أصلًا رهن الحبس الاحتياطي لما يربو على أربعة أعوام؟ هذا حبس عقابي لا احتياطي".

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الإنجليزية على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات المصرية على إسقاط كافة التهم الموجهة بحق محمود أبو زيد، وعلى الإفراج عنه على الفور وبدون شروط، إذ أنه سجين رأي لم يُعتقل إلا لمجرد ممارسة عمله الصحفي؛
- دعوة السلطات إلى حماية محمود أبو زيد من التعرض للتعذيب أو غير ذلك من سوء المعاملة، وإلى توفير أي رعاية طبية قد تتطلبها حالته، إلى حين الإفراج عنه؛
- دعوة السلطات إلى الأمر بإجراء تحقيقٍ يتسم بالاستقلالية والفعالية بشأن المزاعم حول تعرضه للتعذيب وغيره من المعاملة السيئة أثناء وجوده رهن الاحتجاز، وإلى تقديم من تثبتت مسؤوليته عن تلك الأفعال إلى ساحة العدالة، في إطار محاكماتٍ منصفة وبدون اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 30 مايو/أيار 2018 إلى الجهات التالية:

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتر: @AlsisOfficial

وزير الداخلية

معالي الوزير مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

فاكس: +202 2794 5529

البريد الإلكتروني: [center@moi.gov.eg](mailto:center@moi.gov.eg)

تويتر: @moiegy

Field Cod

Field Cod

وُترسل نسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سيادة النائب أحمد إيهاب جمال الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة، مصر

فاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: [Contact.Us@mfa.gov.eg](mailto:Contact.Us@mfa.gov.eg)

تويتر: @MfaEgypt

Field Cod

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الرابع عشر للتحرك العاجل UA 243/14. للمزيد من المعلومات، انظر:

[www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6903/2017/ar](http://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6903/2017/ar)

# تحرك عاجل

## إصدار الحكم بحق شوكان في 30 يونيو/حزيران

### معلومات إضافية

بدأ محمود أبو زيد، بعد الإطاحة بمحمد مرسي في 3 يوليو/تموز 2013، في التقاط صور لاعتصامٍ كبير نظمه مؤيدو الرئيس السابق بميدان رابعة العدوية في مدينة نصر بالعاصمة القاهرة. وقد استخدمت قوات الأمن المصرية القوة المفرطة، بما في ذلك القوة المميتة، لفض الاعتصام في 14 أغسطس/آب 2013، مما أودى بحياة مئات الأشخاص؛ كما لقي ثمانية من قوات الأمن مصرعهم، في خضم أحداث العنف التي تترتبت على ذلك. واعتقلت قوات الشرطة شوكان في 14 أغسطس/آب 2013، بينما كان يؤدي مهمة صحفية كلفته بها وكالة "ديموتكس" للتصوير الصحفي التي يقع مقرها بلندن. كما اعتقلت القوات أيضًا صحفيين أجنيين آخرين معه، ولكنها أفرجت عنهما في اليوم ذاته. وقد أبلغت وكالة "ديموتكس" النيابة العامة أن شوكان كان في مهمة بتكليفٍ منها، إلا أن السلطات المصرية ظلت تحتجزه. وأخبر شوكان منظمة العفو الدولية بأنه تعرض لسوء المعاملة من جانب ضباط بالشرطة والجيش، خلال اليوم الأول من احتجازه، وكذلك في 17 أغسطس/آب 2013، حينما نُقل من زنزانة مكتظة بالمحتجزين في أحد أقسام الشرطة بالقاهرة، إلى سجن أبو زعبل بالعاصمة. وجاء في معرض رسالة كتبها، ونشرتها منظمة العفو الدولية في 5 إبريل/نيسان 2015، أن الضباط انهالوا عليه لكمةً وركلاً وضرباً بالهراوات. كما وضعوه في شاحنة توقفت لمدة ثماني ساعات، عند وصولهم سجن أبو زعبل، على الرغم من أن درجة الحرارة بلغت أكثر من 30 درجة مئوية، دون طعام أو ماء أو هواء نقي. ووصف محمود أبو زيد، في الرسالة، احتجازه إلى أجلٍ غير مسمى بأنه أمر "لا يحتمله نفسيًا". انظر البيان الصحفي الذي أصدرته منظمة العفو الدولية، في 5 إبريل/نيسان 2015: "600 يوم في السجن والتهمة التقاط صور: حكاية مروعة من زنزانة في سجن طرة بمصر".

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/04/600-days-in-jail-for->

(taking-pictures/). ونُقل شوكان إلى مجمع سجون طرة بالقاهرة في ديسمبر/كانون الأول 2013؛ حيث لا يزال محتجزاً.

كما أبلغت أسرة شوكان منظمة العفو الدولية بأنه أُصيب بالتهاب الكبد الوبائي "سي" قبل أن يُعتقل في 14 أغسطس/آب 2013، وأن حالته الصحية آخذة في التدهور داخل السجن. بيد أن النائب العام قدم لمحكمة جنايات القاهرة، في 20 مايو/أيار 2017، تقرير "مصلحة الطب الشرعي" بشأن الحالة الصحية لشوكان الذي يدعي أن شوكان لا يعاني أي مرضٍ، وأن حالته الصحية على "أكثر مما يُرام". وفي الجلسة ذاتها، أمر القاضي بإجراء تحقيق بشأن المزاعم التي أثارها بعض المعتقلين، ومن بينهم شوكان، حول سوء معاملة إدارة السجن لهم بحرمانهم من الحصول على الأدوية وأدوات النظافة، فضلاً عن تعرضهم للاعتداء البدني. وحتى الآن، لم تُعد المحكمة بأي تقريرٍ عن التحقيقات.

كما أصدر "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع لـ"مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة" رأياً في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016 دعا فيه السلطات المصرية إلى أن "تُفرج على الفور" عن شوكان، وإلى أن تمنحه "حقاً نافذاً بالحصول على التعويض". ويعتبر "الفريق العامل" أن اعتقال شوكان وحرمانه من حريته عملاً تعسفياً ويمثل انتهاكاً للحقوق والحريات التي يكفلها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".

وأرجأت المحكمة جلسات محاكمة شوكان أكثر من 50 مرة؛ ويعزى ذلك، بصورة أساسية، إلى عدد الأشخاص الذين تجري محاكمتهم. كما تتنافى المحاكمات الجماعية التي تتخذ هذا الطابع مع الحق في المحاكمة العادلة. كما منعت السلطات المصرية مراراً وتكراراً محاميه من الاطلاع على الوثائق الأساسية المتعلقة بالقضية.

وتعد مصر دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي تنص المادة 9 منه على حظر الاعتقال التعسفي. وتكفل المادة 19 من "العهد الدولي" الحق في حرية التعبير - وهو الحق في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين. كما تكفل المادة 14 حق كل فرد في أن تُنظر قضيته بصورة منصفة وعلنية أمام محكمة مختصة تتسم بالاستقلالية والحيادية، وتُنشأ بحكم القانون. وتكفل المادة ذاتها حق كل فرد يواجه تهماً جنائية في إعلامه على الفور بطبيعة التهم الموجهة إليه

وأسبابها، والحق في توفير ما يكفيه من الوقت والتسهيلات لإعداد دفاعه، والحق في محاكمته حضورياً، والحق في مناقشة شهود الإثبات بنفسه أو بواسطة غيره.

الاسم: محمود أبو زيد ("شوكان")

النوع: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 243/14 رقم الوثيقة: MDE 12/8501/2018 مصر بتاريخ: 31 مايو/أيار 2018